

نفس المائة الحلواني قول أبي يوسف رحمه الله أنه يطالب
 الكفيل بتسليم النفس في الأيام الثلاثة ولا يطالب
 مجرداً بالشبه يعرف الناس وعن أبي يوسف في رواية
 أخرى إذا قال الكفيل بنفس فلان عشرة أيام
 أو ثلاثة أيام يصير كفيل في الحال وإذا مضت الأيام
 الثلاثة لا يبقى كفيل بعد عشرة أيام كما قال في الأصل
 قال نفس الأيمه الحلواني كان القاضي الإمام المستاذ
 أبو علي النسفي كان الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل
 رحمه الله يحب هذه الرواية ثم قال قاضي خان
 وذكر في الأصل أنه لو قال كنت بنفس فلان شهراً
 يكون كفيلاً أبداً لو قال أنت طالت شهراً يكون
 طلاقاً أبداً انتهى وهذا يخالف ما نقله في الخلاصة
 عن أبي يوسف في غير رواية الأصول إذا قال
 الكفيل للطالب كنت بك بنفس فلان شهراً فإنه
 تتوجه المطالبة اليه من حين كفل إلى أن يمضي شهر
 فإذا مضى شهر سقطت المطالبة أما لو قال
 كنت بك بنفس فلان إلى شهر فإنه لا يطالب به
 بتسليم النفس في هذا الشهر ويطالب به بتسليم
 النفس بعد مضي الشهر قال نفس الأيمه الحلواني
 هذا يدل على خلاف ما يظنه المصنف في آخر مقاله
 المصنف ويهمل وجه اقتصار المصنف على ما جعله
 متناً

متناً وأما مجرد ذكر المبداء واقتصاره على الفاية
 إلى ما قال قاضي خان ولو قال الكفيل بنفس فلان
 من اليوم إلى عشرة أيام يصير كفيل في الحال وإذا
 مضت العشرة لا يبقى كفيل في الحال وإذا مضت
 العشرة لا يبقى كفيل في قولهم لأنه وقت الكفالة
 بعشرة أيام والكفالة مما قبل التوقيت انتهى **قوله**
 أومات الطالب فكذلك لا ينبغي أن يشارة لإجعة إلى
 التضمين ولا يصح استناده إلى وراث الطالب ولذا أعد
 عنه إلى قوله أي طلب وارثه ولا يساعده منيع
 منته **قوله** صحت أي الكفالة لأن عندهما أي عند
 الإمام وأبي يوسف وهو قول أبي يوسف آخره وقال
 محمد بن يعقوب إذا تقيع الدعوي إلى دعوي الطالب فلم يجب
 احصاء النفس أي إلى مجلس القاضي وما ذكره المصنف
 من توجيه قول محمد بن يعقوب وجهه به أكثر من وقال
 الزيلعي هذا الوجه يوجب أن تصح الكفالة إذا بين
 الحال عند الدعوي والوجه الثاني ما قاله أبو منصور
 الماتريجي رحمه الله وهو أن الكفيل علق ما لا مطلقاً
 بخبر حيث لم يقبل التي كلفه فكانت هذه رخصة
 التمسها الكفيل عند الموافقة به فهذا يوجب أن لا تصح
 وأن يبينها المديني لأن عدم النسبة إليه هو الذي
 أوجب البطلان انتهى **قوله** وعندهما أي بوليس